

تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010)

إشرية كمال

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة تبسة

Résumé

Eu égard au développement et à l'expansion du phénomène des IDE et compte tenu de l'importance de ces derniers au niveau mondial, en particulier, dans les économies émergentes (y compris celles des pays arabes), le présent article vise à établir un diagnostic des réalités des IDE et à éclaircir la capacité des conditions d'investissement susceptibles de traduire et d'interpréter la part des flux d'investissement étrangers durant ces dernières années et ce, à travers les pays du Maghreb : Algérie, Tunisie et Maroc.

ملخص

نظرا إلى التطور والتوسع الهائلين لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميتها على الصعيد العالمي، وبالنسبة إلى اقتصادات الدول النامية

- ومنها الدول العربية-

يهدف هذا المقال إلى تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح قدرة المناخ الاستثماري على تفسير حصة الدول من التدفقات الاستثمارية الواردة، وهذا من خلال نماذج، من الدول العربية: الجزائر، تونس والمغرب خلال السنوات الأخيرة

مقدمة

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية بالنظر إلى حجم تدفقاته وتنوع صورته وانتشاره في كل الدول المتقدمة منها والنامية، بالإضافة إلى أهمية آثاره على الاقتصاديات المضيفة، وبالرغم من الأزمة المالية الحالية فمن المتوقع استمرار الزيادة في حصة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كمقدوم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تعيد الإحصائيات أن نصف عدد الدول من قائمة العشرين دولة الأكثر جذبا للاستثمار في عام 2010 هي من الدول النامية أو دول الاقتصادات المتحولة¹، بينما تسجل الدول العربية تدفقات لا تتناسب مع الإمكانيات التي تتوفر عليها لا من حيث الموارد المالية أو الثروات الطبيعية، ولا في مستوى الإصلاحات التي تستهدف جذب أكبر قدر من هذه الاستثمارات، خاصة بالنسبة للدول المغاربية التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة، وهي الجزائر تونس والمغرب.

¹UNCTAD, World Investment Report 2011, New York and Geneva, 2011, P 04

من خلال هذه الورقة المقدمة نحاول الإجابة عن السؤال التالي: ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهل تقسر مؤشرات المناخ الاستثماري السائد في هذه الدول المغاربية الثلاث وفي السنوات الأخيرة حصتها من التدفقات الواردة إليها من هذه النوع من الاستثمارات؟

أولاً: ماهية واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: وفق تعريف صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عند حيازة المستثمر الأجنبي المقيم في بلد ما 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال في غير بلد اقامته، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الحق في المشاركة في إدارة المؤسسة².

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع التدفقات المالية بخصائص أهمها

- تنوع صورته: حصص ملكية، آلات، تكنولوجيا، معرفة ومهارات.
- الحق في اتخاذ القرار وفي الرقابة على المشروعات، وبالتالي نقص المخاطرة³.
- استثمار طويل الأجل؛ مما يسهل على الدول المضيفة مراقبته.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: من أهم أشكال هذه الاستثمارات:

2-1- الاستثمار المشترك * يرى "كولد" بأنه نوع من الاستثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دول مختلفة، وتكون المشاركة برأس المال، الخبرة، الإدارة، العلامة التجارية أو براءة الاختراع... الخ⁴.

2-2- الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: هي الاستثمارات التي يمتلك فيها المستثمر الأجنبي فرعاً للإنتاج أو للتسويق أو نوعاً من أنواع الأنشطة الانتاجية أو الخدمية في الدولة المضيفة⁵.

2-3- مشروعات أو عمليات التجميع: يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً.

2-4- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال إنشاء

مناطق جذابة للاستثمار تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها

بمجموعة من الحوافز و المزايا و الإعفاءات، وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها⁶.

² أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص 19.

³ المرجع نفسه، ص 19.

⁴ عبد السلام ابو قحف، الإشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص 15.

⁵ المرجع نفسه، ص 21.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص

3- أهمية دور الشركات متعددة الجنسيات⁷: تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما على صعيد تدوير الإنتاج وتوفير فرص العمل؛ فقد ساهمت هذه الشركات بحوالي 16000 مليار دولار من إجمالي القيمة المضافة العالمية خلال سنة 2010 وهو ما يمثل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتساهم فروع هذه الشركات في ثلث الصادرات العالمية.

4- واقع واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي: عرفت التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ارتفاعا معتدلا حيث بلغت حوالي 1240 مليار دولار في عام 2010، بالرغم من انها ما تزال منخفضة بنسبة 15% عن متوسطها قبل الأزمة المالية العالمية الحالية وبنسبة 37% عن الرقم القياسي المسجل في سنة 2007 و المقدر بحوالي 1971 مليار دولار

وقد اجتذبت الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ولأول مرة أكثر من نصف التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁸.

وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية والصين على ترتيبها باعتبارها على التوالي اول وثاني اكبر اقتصادات مضيضة للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، مع تسجيل تراجع ترتيب بعض الدول الأوروبية و بروز اندونيسيا لأول مرة في قائمة العشرين المذك ترابع طفيف لترتيب المملكة العربية السعودية (من الرتبة 11 الى الرتبة

جموعة من الحوافز و المزايا و الإعفاءات، وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها⁹.

3- أهمية دور الشركات متعددة الجنسيات¹⁰: تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما على صعيد تدوير الإنتاج وتوفير فرص العمل؛ فقد ساهمت هذه الشركات بحوالي 16000 مليار دولار من إجمالي القيمة المضافة العالمية خلال سنة 2010 وهو ما يمثل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتساهم فروع هذه الشركات في ثلث الصادرات العالمية.

4- واقع واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي: عرفت التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ارتفاعا معتدلا حيث بلغت حوالي 1240 مليار دولار في عام 2010، بالرغم من انها ما تزال منخفضة بنسبة 15% عن متوسطها قبل الأزمة المالية العالمية الحالية وبنسبة 37% عن الرقم القياسي المسجل في سنة 2007 و المقدر بحوالي 1971 مليار دولار

وقد اجتذبت الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ولأول مرة أكثر من نصف التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹¹.

⁷UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT 2011, P x.

⁸UNCTAD, WIR, 2011, P 2.

⁹عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص

¹⁰UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT 2011, P x.

¹¹UNCTAD, WIR, 2011, P 2.

وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية والصين على ترتيبها باعتبارها على التوالي اول وثاني اكبر اقتصادات مضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر عالميا، مع تسجيل تراجع ترتيب بعض الدول الاوروبية و بروز اندونيسيا لأول مرة في قائمة العشرين المذكورة مع تراجع طفيف لترتيب المملكة العربية السعودية (من الرتبة 11 الى الرتبة 12) والتي تبقى اهم دولة عربية من حيث استقبال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (حوالي 28 مليار دولار)¹².

ويتوقع الانكثاد (UNCTAD) أن تعود تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مستواها قبل الأزمة في عام 2011 وهذا في حدود 1400-1600 مليار دولار، وتواصل ارتفاعها لتصل الى الذروة التي حققتها عام 2007 لتسجل حوالي 1900 مليار دولار في عام 2013 وهذا بالرغم من حالة عدم التأكد التي تميز بيئة نشاط الأعمال على المستوى الدولي بعد الأزمة بفعل عدم القدرة على التنبؤ بعوامل الخطر واحتمال حدوث أزمة واسعة الانتشار في الديون السيادية وبالنظر كذلك الى الاختلالات الضريبية والمالية في عدد من الدول المتقدمة¹³.

ثانيا: الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصادات الدول النامية

من الناحية النظرية تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما تختلف الدراسات التطبيقية في تحديد جدوى هذا النوع من الاستثمارات وعلاقته بالنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، ويمكن التعرض إلى أهم الآثار الايجابية والسلبية

1- الآثار الإيجابية: من أهمها:

- تغطية العجز في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة عندما تستغل في قطاعات اقتصادية متطورة وذات تكاليف باهضة¹⁴.
- المساهمة في القيمة المضافة والرفع من الإنتاجية من خلال عصنة تجهيزات الإنتاج و نقل التكنولوجيا التي تستفيد منها المؤسسات المحلية عبر عمليات الاندماج والاستحواذ مع الشركات الأجنبية¹⁵.
- ويتوقف أثر نقل المعارف والتكنولوجيا على توفر رأس المال البشري، حيث أظهرت بعض الدراسات التطبيقية أن الأثر الايجابي يتوقف على توفر حد أدنى من مخزون رأس المال البشري للبلدان المضيفة¹⁶.
- زيادة إيرادات الحكومات، نتيجة لزيادة نشاط المؤسسات الأجنبية عن طريق فرض ضرائب على أرباحها¹⁷.
- زيادة توظيف الأيدي العاملة في الدول النامية حيث تفيد الإحصائيات الدولية أن عدد المناصب التي أحدثتها الاستثمارات الأجنبية من خلال فروعها في الخارج يفوق عددها في الشركات الأم في البلدان الأصلية¹⁸.

¹²UNCTAD, WIR, 2011, P 04.

¹³UNCTAD, WIR, 2011, P 2.

¹⁴تزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 399-400.

¹⁵Marouane ALAYA et Autres , A Quelles conditions les IDE stimulent-ils la Croissance? IDE, croissance et - catalyseurs dans les pays méditerranéens, Monde en Développement, Vol 37, n°148, 2009, P 121.

¹⁶Bouoiyour J, Hanchane H et Autres, Investissements direct étrangers et productivité: Quelles interactions dans le cas des pays du Moyen Orient et d'Afrique du Nord? Revue économique, 2009, Volume 60, P113.

¹⁷محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 244.

– زيادة الصادرات في الدول المضيفة ، وهو ما قد يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات¹⁹ .

2- الآثار السلبية: لقد أفرز الواقع العملي المدعم بنتائج بعض الدراسات التطبيقية في تجارب دولية عديدة مجموعة من

الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول النامية، من أهم صورها:

– الهيمنة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى إضعاف المراكز التنافسية لمؤسسات الاقتصادات المضيفة²⁰.

– انعكاسات سلبية مختلفة على أداء موازين المدفوعات رغم إيجابية الآثار الأولية، إلا أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما يؤدي إلى زيادة واردات الاقتصادات المضيفة من مستلزمات النشاط الإنتاجي²¹.

– نقص في تعبئة الادخار المحلي بسبب اعتماد الحكومات في الدول النامية على الاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية.

– انخفاض الاستثمارات المحلية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة لجوء الاستثمارات الأجنبية بالاقتراف المحلي²².

– زيادة البطالة بسبب اعتماد الشركات المتعددة الجنسيات على تقنيات إنتاج كثيفة رأس المال وقليلة العمالة، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة اقتصادات الدول النامية²³.

– ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى العمل في مجالات تكنولوجية لا تتلاءم مع طبيعة المشاريع المحلية²⁴.

ثالثاً: المناخ الاستثماري وجاذبية الاستثمار

1- مناخ الاستثمار: بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الكلية (المالية، النقدية والتجارية) وسياسات الاستثمار، يمتد مضمون المناخ الاستثماري ليشمل الأنظمة الاقتصادية، البيئية والقانونية. وعليه فمناخ الاستثمار يشمل عناصر متفاعلة مع بعضها البعض لتكوين بيئة مواتية ومشجعة للاستثمار أو بيئة طاردة له²⁵.

2- جاذبية الاستثمار والتنافسية: على المستوى الكلي تتمثل جاذبية الاستثمار في توافر عرض تنافسي من الموارد الأولية ومناخ أعمال ملائم على القطر الاقتصادي المضيف، بينما يمكن تعريفها على المستوى القطاعي بأنها القدرة على

¹⁸ Julie Michel, Investissements directs à L'étranger dans les activités de recherche et développement: Fondements théoriques et application aux entreprises suisses, PETER LANG SA, Editions Scientifiques Internationales, Bern, 2009, P 88.

¹⁹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، طبعة ثانية ، عمان، الأردن، 2010 ، ص248.

²⁰ Julie Michel, (OP.Cit), p 88.

²¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 210.

²² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، صص 250-251.

²³ المرجع نفسه، ص 252.

²⁴ BouoiyourJ et Autre, (OP.Cit), P 114

²⁵ عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة

النيل العربية، طبعة أولى، القاهرة، 2003، ص 190.

توفير بيئة جذابة لاحتضان وتوطين نوعية محددة من النشاطات بناء على خصوصية القطر المضيف (فكرة القطب التنافسي)²⁶.

ترتبط جاذبية الاستثمارات بفكرة التنافسية، والتي تتعلق بقدرة الاقتصادات على التعايش والبقاء في ظل بيئة دولية سمتها العولمة وانفتاح الاقتصادات وتحرير الأسواق²⁷.

إن ارتباط مفهوم جاذبية الاستثمار بالتنافسية يجعل منه مفهوماً يتعلق بمجموعة من العناصر (نوعية المشاريع، حجم تدفقات الاستثمارات العالمية الراهنة، القطر المضيف، جنسية المشروع الاستثماري، الزمن....)، وهو ما يؤدي إلى عدم الاتفاق على قياس كمي محدد لجاذبية الاستثمار²⁸.

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: تعددت العوامل التي تفسر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة إلى الدول المضيفة أو المؤسسات المستثمرة، أو من حيث كونها تفسيرات نظرية أو عملية، ومن أهمها:

- **حجم السوق المحلي:** تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في الدول النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلاً عن التصدير من البلد الأصلي.

- **فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:** بعد خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية في الدول النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل...

- **توفر العمالة الرخيصة المؤهلة:** تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصادات مثل: جنوب شرق آسيا.

- **توفر الموارد الأولية:** وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مثل: شركات استخراج المعادن، البترول، الحديد، الغاز والموارد الأخرى²⁹.

- **ارتفاع معدلات الناتج الداخلي الخام:** تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات الناتج المرتفعة من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أكدت الارتباط الإيجابي بين معدلات نمو الناتج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة³⁰.

- **توفر البنية الأساسية:** يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير بنية أساسية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يساهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية³¹.

²⁶ Fabrice HATEM, *Inversement International et Politiques d'Attractivité*, Editions Economica, Paris, 2004, p 03.

²⁷ المعهد العربي للتخطيط، *تقرير التنافسية العربية 2003*، الكويت، ص 01.

²⁸ Fabrice HATEM, (OP.Cit), pp 220-221.

²⁹ Salah T.AL-rawashdeh, *Forecasting Foreign Direct Investment In Jordan for the Years (2011-2030)*, International Journal of Business and Management, Vol. 6, N^o. 10, October 2011, p 140.

³⁰ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 234.

³¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 106.

- **توفر الأمن والاستقرار:** تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية³².

- **قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج كاستراتيجية بديلة للتصدير:** وهذا من أجل حماية حصتها السوقية المهددة من طرف المؤسسات المحلية المنافسة أو في حالة الدول التي تفرض قيود تجارية، وهو ما يفسر استثمارات الشركات الأمريكية في أوروبا بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1960³³.

رابعا: **واقع واتجاهات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة (2010-2005)**

1- **تطور تدفقات الاستثمار الواردة:** من خلال تحليل تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الدول الثلاث في الخمس سنوات الأخيرة (2010-2005)، يتضح ضعف حصة هذه الدول بالنسبة لإجمالي التدفقات الواردة للمنطقة العربية مع تسجيل تباين في وتيرة تطورها، وهو ما يوضحه الجدول رقم (01).

جدول رقم (01): **تطور التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2005 - 2010) (مليون دولار)**

السنة / البيانات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	عربيا 2010 %حصة
الجزائر	1081	1795	1662	2594	2761	2291	3.46
المغرب	1654	2449	2805	2487	1952	1304	1.97
تونس	783	3308	1616	2758	1688	1513	2.29
الدول العربية (د ع)	47563	70380	81414	96762	76223	66201	100.00
الدول النامية	332343	429459	573032	658002	510578	573568	/
العالم	982593	1461863	1970940	1744101	1185030	1243671	/
حصة (د ع) عالميا	4,84	4,81	4,13	5,55	6,43	5,32	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: UNCTAD, wir, 2011, p:187، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار السنة 29، عدد 3، الكويت، سبتمبر 2011، ص 08.

بالنسبة للجزائر: سجلت سنة 2008 أعلى مبلغ للتدفقات الواردة حيث ارتفعت بنسبة (56.08%) مقارنة بسنة 2007، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعاً طفيفاً (6.44%) في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوساً على مستوى عالمي، ثم

³²المرجع نفسه، ص ص 104 - 105.

³³ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 235.

انخفضت سنة 2010 بنسبة (17.02%)، وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية (استثمارات في قطاع المحروقات).

بالنسبة للمغرب: تتميز التدفقات الاستثمارية الواردة بوتيرتين مختلفتين، وتيرة متزايدة قبل الأزمة المالية العالمية ووتيرة متناقصة؛ حيث انخفضت في ثلاث سنوات متتالية: 2008، 2009 وفي 2010 نزلت إلى أدنى مستوياتها، رغم عودة الانتعاش للاستثمارات العالمية بمعدل (4.95%).

بالنسبة لتونس: عرفت التدفقات الواردة تذبذبا من حيث تغيراتها خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث سجلت سنة 2006 أعلى قيمة من هذه التدفقات، لتتخف في سنة 2010 إلى 1513 مليون دولار.

3- **تطور مخزون الاستثمارات الواردة:** عرفت مخزونات الاستثمارات الواردة إلى الدول الثلاث ارتفاعا معتبرا مع اختلاف وتيرتها في كل دولة رغم ضآلة حصة الدول الثلاث مجتمعة إذ لم تتعد 1.6% من مخزون الدول النامية في سنة 2010.

4- جدول رقم (02): تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2000-2010) (مليون دولار)

السنة	2000	2010	معدل التضاعف (%)
البيانات			
الجزائر	3537	19498	551.26
المغرب	8842	42023	475.27
تونس	11545	31367	271.69
الدول النامية	1731604	5951203	343.68
العالم	7445637	19140603	257.07

Source: UNCTAD, WIR, 2011, p 191. **الجدول رقم (02)**

يوضح تضاعف قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي للجزائر بحوالي خمس مرات ونصف في سنة 2010 مقارنة برصيدها في سنة 2000، كما ارتفع وزنها النسبي من 0.2% إلى 0.33% من إجمالي مخزون الدول النامية، وهو ما يشير إلى التطور الإيجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ومع ذلك فيبقى مخزونها أقل من المغرب وتونس.

أما بالنسبة للمغرب والذي سجل أعلى مخزون من الاستثمارات الواردة إلى الدول الثلاث في سنة 2010 وهو ما يقدر بـ: 0.71% من إجمالي مخزون الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية، فقد تضاعفت مخزونات هذه الاستثمارات بأكثر من أربع مرات ونصف في العشر سنوات الأخيرة.

وبالنسبة لتونس فقد تضاعفت مخزوناتا بأقل من ثلاث مرات رغم بدايتها الجيدة في سنة 2000، حيث كان مخزونها من الاستثمار يقارب إجمالي مخزون الجزائر والمغرب معا

4- عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية: تمثل هذه العمليات

شكلا مهما من أشكال تدفق الاستثمار الأجنبي عالميا حيث ارتفعت ب36% في سنة 2010 وعرفت تضاعفا في قيمتها في الاقتصادات النامية³⁴.

5-جدول رقم(03): قيمة المبيعات الصافية لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية (مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع (2005-2010)	% حصة الى الدول العربية
البيانات								
الجزائر	-	18	-	82	-	-	100	0,19
المغرب	1438	133	269	- 125	333	846	2894	5,59
تونس	46	2313	-	122	4	9	2494	4,82
الدول العربية (د.ع)	3939	1386 5	8743	19331	2168	3705	51751	100
العالم	4622	6253	1022	70654	24973	338839	34054	/
% حصة (د.ع) الى العالم	0,85	2,22	0,85	2,74	0,87	1,09	1,52	/

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: UNCTAD, WIR, 2011, P 195,197

من خلال الجدول رقم (03) تظهر ضآلة حصة الدول العربية عالميا في قيمة المبيعات الصافية لهذه العمليات (الصفقات) والتي لم تتجاوز 2.74% كأعلى نسبة في سنة 2008، أما على مستوى الدول الثلاث فسجلت المغرب أكبر قيمة من

³⁴ - UNCTAD, WIR 2011, p 10.

المبيعات بمبلغ 2894 مليون دولار للفترة (2005-2010) وهو ما يمثل 5.59% من إجمالي قيمة المبيعات في الدول العربية، بينما بلغت قيمتها الإجمالية ولنفس الفترة بالنسبة لتونس 2494 مليون دولار، أما بالنسبة للجزائر فلم تتجاوز قيمة المبيعات لعمليات الاندماج والتملك 0.2% (100 مليون دولار) من القيمة الإجمالية للدول العربية، بالرغم من أهمية هذا النوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- التدفقات الواردة من الاستثمارات المباشرة البينية العربية

من خلال الجدول رقم (04) يظهر التراجع الواضح في قيمة تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال الفترة (2008-2010)، حيث بلغت 5677 مليون دولار في سنة 2010 وهو ما يمثل حوالي سدس قيمتها في سنة 2008، وهو ما يتأكد بالنسبة للجزائر التي توقفت تدفقات هذه الاستثمارات الواردة إليها في 2009 و2010، أما بالنسبة لتونس فقد انخفضت التدفقات الواردة من هذه الاستثمارات في سنة 2010 إلى أقل من 0.3%، أما بالنسبة للمغرب فقد حافظت الاستثمارات العربية الواردة إليها على قيمة معتبرة تقدر بأكثر من عشر الاستثمارات العربية البينية الواردة.

جدول رقم (04): تطور التدفقات الواردة من الاستثمارات

المباشرة البينية العربية والمرخص لها للفترة (مليون دولار، %)

البيانات	السنة	2008	2009	2010	مجموع -1995 (2010)	%حصّة دول عربية (2010)	قطاع الخدمات (2010)	
							قيمة %	%
الجزائر	5666.00	0	0	7709.65	0	0	0	
المغرب	841.10	608.60	615.80	6464.07	10.85	397.00	64.47	
تونس	213.20	144.60	166.40	4631.06	2.93	125.00	75.12	
الدول العربية	35369.8	22598.9	5677.00	164862.59	100	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 (الملحق الاحصائي)، الكويت، ص243، 245.

أما على مستوى مخزون الاستثمارات الواردة من هذا النوع للفترة 1995 إلى 2010 فيظهر ضعف جاذبية الدول المغاربية الثلاث للاستثمارات العربية البينية والتي لم تتجاوز 12% للدول الثلاث مجتمعة.

و بالنسبة للتوجه القطاعي لهذه الاستثمارات فيظهر تمركزها في قطاع الخدمات حيث تمثل الاستثمارات في هذا القطاع نسبة 64.47% و 75.12% لكل من المغرب وتونس على التوالي في سنة 2010.

خامسا: واقع مناخ الاستثمار من خلال مؤشرات عربية ودولية:

1- مؤشرات التنافسية العربية: يقوم المعهد العربي للتخطيط با لكويت منذ عام 2003 بإصدار تقرير دوريلدراسة التنافسية العربية مرتكزا على مؤشر مارك بليكيا سومتابعة تطورات تنافسية الدول العربية، من خلال مقارنة الأداء النسبي للاقتصادات العربية التي تتعرض للمزاومة من قبل اقتصادات الأجنبية.

يستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تماختيارها لتشكلكنقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية وهي الدول التي كان له في وقت مضى أداء مشابه للدول العربية ثم تفوقت عليها بالأداء التنافسي، وعليه فهذه الدول تشكل مجموعة مقارنة جيدة، وذلك لإمكانية تغطية الفجوة التنافسية بفضل السياسات الهادفة³⁵.

1-1- **المؤشر الإجمالي التنافسية العربية:** يوضح الجدول رقم (05) تطور المؤشر الإجمالي التنافسية العربية من خلال آخر تقريرين (2006 و 2009) بالإضافة إلى أهم المؤشرات الفرعية المكونة له خاصة منها المتعلقة بأداء المناخ الاستثماري.

جدول رقم (05): تطور مؤشر التنافسية العربية وبعض المؤشرات الفرعية من خلال التقريرين: 2006 و 2009³⁶

مؤشر جاذبية الاستثمار		مؤشر البنية التحتية الأساسية		مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية		مؤشر الاداء الاقتصادي		مؤشر التنافسية العربية		المؤشرات والبيانات
2009	2006	2009	2006	2009	2006	2009	2006	2009	2006	التقرير
إيرلندا	البحرين	الإمارات	قطر	إيرلندا	كوريا ج	الكويت	قطر	إيرلندا	كوريا ج	أفضل ترتيب
0.05	0.00	0.24	0.16	0.16	0.13	0.76	0.81	0.22	0.20	الجزائر
(23)	(21)	(18)	(16)	(20)	(19)	(04)	(03)	(20)	(18)	
0.47	0.35	0.28	0.16	0.30	0.53	0.67	0.62	0.37	0.41	تونس
(18)	(13)	(17)	(15)	(16)	(08)	(06)	(09)	(15)	(10)	
0.48	0.26	0.20	0.12	0.35	0.42	0.59	0.62	0.26	0.28	المغرب
(16)	(15)	(20)	(17)	(15)	(13)	(12)	(10)	(19)	(14)	
0.48	0.39	0.40	0.28	0.33	0.37	0.54	0.58	0.34	0.33	متوسط الدول العربية

³⁵ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2009، الكويت، ص ص 23-24.

³⁶ الأرقام بين قوسين تعبر عن الترتيب، سنة 2006 تضمنت (21) دولة، سنة 2009 تضمنت (24) دولة، واشتملت على المقارنة التي اعتمدت في تقرير 2009 (بالإضافة إلى التشيلي وكوريا الجنوبية وماليزيا والبريتغال وجنوب أفريقيا التي تضمنتها تقرير 2006) على إيرلندا وجمهورية التشيك، والمكسيك.

0.75	0.77	0.56	0.42	0.66	0.77	0.48	0.42	0.67	0.69	متوسط دول المقارنة
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	-----------------------

المصدر: بالاعتماد على: تقرير التنافسية العربية 2006 ص 04، 24، 31، 35، 37

تقرير التنافسية العربية 2009 ص 28، 31، 37، 39، 41 يظهر من الجدول السابق أن الجزائر احتلت مرتبة متأخرة جدا (20) وبمؤشر ضعيف 0.22 في تقرير 2009 بالرغم من تحسن طفيف جدا في قيمته مقارنة بتقرير 2006، بينما تراجع تونس في قيمة المؤشر في سنة 2009 إذا ما قارناه مع استقرار مؤشر متوسط الدول العربية، أما المغرب فقد سجلت تراجعا طفيفا في قيمة المؤشر بين فترتي المقارنة (من 0.28 الى 0.26) وهو أقل من مؤشر متوسط الدول العربية بالإضافة الى تراجع واضح في الترتيب (خمس مراتب).

وعليه فقد سجلت الدول الثلاث مؤشرات ضعيفة ومراتب متأخرة في تقرير 2009 خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب، مما يعني أن الجهود الإصلاحية التي بذلت للنهوض بالتنافسية في هذه الدول كانت غير كافية لتغيير الوضع التنافسي.

1-2- المؤشرات الفرعية المنمطة³⁷: من أهمها:

1-2-1- مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي: يعد الأداء الاقتصادي الكلي من المؤشرات الفرعية للتنافسية العربية والتي

تمثل نقطة القوة لتي تفوقت فيها الجزائر وبدرجة اقل تونس والمغرب.

سجلت الجزائر في تقرير 2009 قيمة مؤشر 0.76 ومركز متقدم (04 من 24 دولة) وهو ما يعني تراجعا طفيفا ومرتبة واحدة في قيمة المؤشر و الترتيب مقارنة بتقرير 2006. ومع ذلك يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي مرتعا حيث تجاوز متوسط دول المقارنة (0.42) ومتوسط الدول العربية (0.58) وهو مامكن الجزائر من ترتيب جيد بعد كل من الكويت، المملكة العربية السعودية والبحرين وهيدو لتتسابه مع الجزائر فيكون هاد ولنقطية استفادة من المداخل النفطية المرتفعة بسبب زيادة الانتاج والتصدير ووصول أسعار النفط الى مستويات قياسية. مما يدل على هشاشة الاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي قد يتلاشى مع تكشف عمق الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم خاصة في حال تراجع أسعار النفط.

بينما تحسنت قيمة المؤشر والترتيب في تونس؛ حيث سجلت مؤشرا بقيمة 0.67 ورتبة جيدة (06) وهو ما يدل على مجهود وأداء اقتصادي متميز بالنظر إلى محدودية الموارد الطبيعية خاصة منها الموارد النفطية واعتمادها بشكل واسع على السياحة وعلى صادرات بعض المنتجات المصنعة.

أما بالنسبة للمغرب فنسجل تراجعا طفيفا في المؤشر والترتيب؛ حيث احتلت رتبة متوسطة (12) وهو ما يدل على استقرار نسبي بالنظر إلى إضافة ثلاث دول جديدة في تقرير 2009 تتميز بكونها اكثر تنافسية.

³⁷ يقصد بالتميط اعادة حساب المؤشرات بحيث تصبح محصورة بين الصفر والواحد بإعمال طريقة التناسب من خلال طرح قيمة المؤشر الأصلي من قيمة أدنى مؤشر والقسمة على الفرق بين أعلى وأدنى مؤشر أصلي وللمزيد أنظر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2009، الكويت، ص ص 24-25.

1-2-2- مؤشّر بيئة الأعمال والجاذبية: بالنسبة الى هذا المؤشّر الذي يرتبط بمجموعة من العوامل: تدخل الحكومة في الاقتصاد، البنية التحتية، جاذبية الاستثمار وتكلفة القيام بالأعمال، فإنه يمكن تسجيل تراجع عام في المؤشّر المتوسط لبيئة الأعمال سواء بالنسبة لمجموع الدول العربية أو دول المقارنة.

سجلت الجزائر ارتفاعا بسيطا في المؤشّر من 0.13 الى 0.16 وهو ما يعني تحسن طفيف في تهيئة بيئة الأعمال بالنظر الى تراجع مؤشّر متوسط الدول العربية و دول المقارنة.

بينما سجلت تونس تراجعا كبيرا في المؤشّر حيث انخفض بنسبة 43.4% في تقرير 2009 مقارنة بتقرير 2006 ، وهو ما انعكس في صورة التراجع الواضح في الترتيب بالتواجد في المرتبة (16).

أما المغرب فقد تراجعت في المؤشّر والترتيب ؛ حيث سجلت مؤشّر بقيمة 0.35 واحتلت المرتبة (15) في ظل التراجع العام المسجل على مستوى كل الدول التي يغطيها هذا المؤشّر.

1-2-3- مؤشّر البنية التحتية الأساسية: تتواجد الدول الثلاث في مراتب متأخرة جدا (الثلاث الأخير) وفق هذا المؤشّر، بالرغم من التحسن الواضح المسجل في قيمة مؤشّراتها، كما يمكن ملاحظة التحسن الكبير للمؤشّر لمتوسط دول المقارنة (زيادة: 33.33%) ومتوسط الدول العربية (زيادة: 42.86%)، وتعتبر البنية التحتية الأساسية استثمارا رأسمالياً رئيسياً ضمن عملية الإنتاج يمكن من تحقيق التنمية المحلية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتشمل البنية الأساسية الاستثمارات الضخمة في المطارات والطرق ومشاريع الطاقة والاتصالات، وتتفوق الإمارات وقطر ثم كوريا الجنوبية بتحقيقها أعلى المؤشّرات.

وبالنظر الى المراتب المتأخرة للدول الثلاث، فإنه من الضروري بذل المزيد من الجهود من اجل تحسين العوامل المرتبطة بالبنية التحتية.

1-2-4 مؤشّر جاذبية الاستثمار: تحسناً أداء الاستثمار بالنسبة لمعظم الدول العربية والمتعلقة بتطور أداء الأسواق المالية نتيجة توفر الفوائض النفطية بالإضافة الى زيادة الائتمان للقطاع الخاص وجذب أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعكسه مستوى المؤشّر المتوسط للدول العربية 0.48 ، وبالمقابل تراجع طفيف لدول المقارنة من 0.77 الى 0.77، وسجلت ايرلندا أعلى مؤشّر حسب تقرير 2009.

بينما حققت الجزائر ارتفاعا بسيطا في قيمة المؤشّر و مع ذلك يدل ترتيبها ما قبل الأخير على ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية ، ويمكن حصر الأسباب في ضعف أداء البورصة في الجزائر، محدودية حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي وضآلة مخزون الاستثمار الاجنبي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لتونس فارتفع قيمة المؤشّر من 0.35 الى 0.47 وهو تقريبا المؤشّر المتوسط للدول العربية، مع تسجيل تراجع بخمس مراكز في الترتيب، يعني أن الجهود المبذولة في هذا المجال كانت بوتيرة أقل مما سجلته دول أخرى شملها التقرير، ولعب ضعف الأداء النسبي للسوق المالي التونسي دورا مهما في ذلك.

وسجل المغرب ارتفاعا في قيمة المؤشّر من 0.26 الى 0.48 وهو ما يعادل المؤشّر المتوسط للدول العربية، مع تسجيل تراجع بمركز واحد في الترتيب، وبالنظر الى إدراج ايرلندا وجمهورية التشيك واللذان تتميزان بأداء أفضل في هذا المؤشّر، فان المغرب يكون قد تقدم فعليا بمرتبة واحدة.

2- واقع مناخ الاستثمار من خلال بعض المؤشرات الدولية المختارة: يوضح الجدول الموالي مجموعة من أهم المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار .

جدول رقم(06): وضعية الجزائر، تونس والمغرب ضمن بعض المؤشرات الدولية بين سنتي 2005 و 2010

مؤشر التنمية البشرية		المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية		الجزائر تونس المغرب
2010	2005	2010	2005	2010	2005	
169)	177)	(140 دولة)	(140 دولة)	(163 دولة)	(163 دولة)	
(دولة)	(دولة)					
84	103	72.0	77.3	A4	درجة استثمارية A4	الجزائر
81	89	72.8	72.8	A4	درجة استثمارية A4	تونس
114	124	72.3	73.0	A4	درجة استثمارية A4	المغرب
مؤشر سهولة أداء الأعمال		مؤشر جاهزية البنية الرقمية		مؤشر التنافسية العالمية		الجزائر تونس المغرب
2010	2005	2011/2010	2005	2011/2010	2005	
181)	155)	(138 دولة)	(115 دولة)	(139 دولة)	(117 دولة)	
(دولة)	(دولة)					
136	128	117	87	86	82	الجزائر
58	58	35	36	32	37	تونس
114	102	83	77	75	76	المغرب

المصدر³⁸: بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار 2005، 2006، 2010. تقرير التنمية البشرية 2010

2-1 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية³⁹: صنفنا الدول الثلاثي ديسمبر 2010 ضمن مجموعة الدول ذات الدرجة الاستثمارية (A4) محافظة بذلك على نفس تصنيف المؤشر في سنة 2005، وهو ما يدل على عدم التحسن في القدرة على السداد والذي يظهر بتحسن درجة التصنيف (A1، A2، A3)، وتشير هذه الدرجة الى أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، مع بقاء إمكانية عدم السداد مقبولة جدا.

³⁸أولا: مناخ الاستثمار 2010، ص 172، 261، 262. ثانيا: مناخ الاستثمار 2005، ص 135-136، تقرير مناخ الاستثمار 2006، ص 176. ثالثا: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، ص 152-155.

³⁹ يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذا الدول. أنظر مناخ الاستثمار

2-2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية⁴⁰: حافظت الجزائر، تونس والمغرب على مؤشرات ضمن درجة المخاطر المنخفضة (70-79.9) مع تسجيل تباين في تغيرات المؤشر في كل دولة؛ حيث انخفض المؤشر بشكل واضح في الجزائر من 77.3 الى 72.0، بينما استقر بالنسبة لتونس وانخفض بشكل بسيط بالنسبة للمغرب، وهو ما يدل على استمرار نفس المستوى من المخاطر السياسية، المالية والاستثمارية في تونس والمغرب وارتفاعها بشكل بسيط وغير مؤثر على التصنيف بالنسبة للجزائر. بينما يفترض بذل المزيد من الإصلاحات والجهود من أجل رفع المؤشر (80-100) وتحقيق درجة مخاطر منخفضة جدا.

2-3- مؤشر التنمية البشرية⁴¹: يظهر من خلال تطور ترتيب الدول الثلاث التحسن الكبير في ترتيب الجزائر التي كسبت 19 مرتبة بانتقالها الى الرتبة 84، كما انتقلت تونس الى الرتبة أفضل 81 وهو ما سمح بانتقال الجزائر وتونس الى فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بينما بقيت المغرب ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، رغم التقدم في قائمة الترتيب الى الرتبة 114 عالميا. ويدل هذا التطور على التحسن النسبي في مستوى الدخل، الصحة والتعليم.

2-4- مؤشر التنافسية العالمية (2010/2011)⁴²: يظهر الترتيب وفق هذا المؤشر للفترة (2005-2010) تحسن أداء الاقتصاد التونسي واحتلاله مرتبة مرموقة عالميا 32، كما كسبت المغرب مرتبة بانتقالها إلى المرتبة 75، وهذا بالرغم من ارتفاع عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر مقارنة بسنة 2005، بينما تراجع ترتيب الجزائر بـ 4 مراتب إلى الرتبة 86.

تدل هذه النتائج على فعالية جهود الإصلاحات خاصة في القطاع المالي الذي يشمل القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية وقطاع التأمين، بالإضافة إلى الإصلاحات في مجال التعليم والتقدم العلمي وتحسن مستوى البنية التحتية وغيرها من المجالات التي يغطيها هذا المؤشر، هذا بالنسبة لتونس وبدرجة أقل بالنسبة للمغرب، أما فيما يتعلق بالجزائر فطريق الإصلاحات يبدو محفوفًا بالعراقيل والتحديات.

2-5- مؤشر جاهزية البنية الرقمية⁴³: على غرار مؤشر التنافسية، سجلت تونس ترتيبا متميزا حيث كسبت مرتبة بانتقالها إلى المركز 35 عالميا خلال سنة (2010-2011) بالرغم من ارتفاع عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر من

⁴⁰ يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS)، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، ووفق هذا المؤشر وتختلف درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر .
⁴¹ يصدر مؤشر التنمية البشرية منذ عام 1990، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مؤشر مركب يقيس مدى تقدم الدول في مجال تعزيز التنمية البشرية من خلال ثلاثة أبعاد هي الصحة، التعليم والدخل. ويعتبر أداة مهمة لقياس التنمية البشرية في العالم. وللمزيد انظر: (www.undp.org) <http://hdr.undp.org>

⁴² يصدر مؤشر التنافسية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، ويعتبر من أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول ويضم 139 دولة. وللمزيد

أنظر مناخ الاستثمار 2010، ص 159 والاطلاع على الموقع: www.weforum.org
⁴³ يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويهتم بقياس مدى جاهزية البنية الدول للمساهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى استفادتها من التطور المستمر في هذا الميدان. أنظر مناخ الاستثمار 2006، ص 83.

115 إلى 130 دولة، بينما تراجع المغرب بشكل طفيف إلى الرتبة 83، وسجلت الجزائر تراجعاً كبيراً بانخفاضها إلى رتبة متأخرة 117.

2-6- المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال (عام 2011)⁴⁴: حافظت تونس على ترتيبها العالمي في المؤشر (58) عالمياً وهو مركز متقدم بالنظر إلى دول الجوار، فقد سجلت المغرب والجزائر تراجعاً في ترتيبيهما مقارنة بسنة 2005؛ حيث جاءت الجزائر في المركز (136) و المغرب في المركز (114). ورغم الارتفاع الواضح في عدد الدول وفق المؤشر، فإن المراكز المتأخرة للجزائر وبدرجة أقل للمغرب تؤكد ثقل وعدم جاذبية بيئة الأعمال فيهما.

خاتمة

بعد التعرض إلى أهمية وواقع نصيب الدول المغاربية الثلاث، وتحليل مناخها الاستثماري من خلال مجموعة من المؤشرات العربية والدولية، يمكن تقديم النتائج والاقتراحات التالية:

1- النتائج:

- ضعف حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالمياً، مع تراجع الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تركيزها في قطاع الخدمات.

- ضآلة حصة الجزائر، تونس والمغرب من الاستثمارات الأجنبية الواردة عالمياً وعربياً مع تسجيل ضعف نصيب هذه الدول من عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، بالرغم من أهميتها في نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية، ويظهر هذا الضعف خاصة بالنسبة للجزائر.

- عدم تحسن واضح إلى تراجع في معظم المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول الثلاث، خاصة مؤشرات المخاطر القطرية التي تميزت بنوع من الاستقرار يعكس عدم كفاية الجهود المبذولة من أجل تحسين التقييم لدى الهيئات الدولية بالرغم من أولوية هذه المؤشرات والتي تعتبر بمثابة ضمانات للمستثمرين الأجانب، الشيء الذي يمكن أن يفسر ضعف حصيلة التدفقات الواردة إلى هذه الدول.

- التقدم النسبي لتونس في معظم المؤشرات العربية والدولية مما يجعلها تمثل مرجعية لمقارنة تطور المناخ الاستثماري بالنسبة للمغرب والجزائر، إلا أن تقارب حصيلة تدفقات الاستثمار الواردة إلى الدول الثلاث يدل على تأثير جاذبية الاستثمار بمتغيرات أخرى تتعلق بالمستثمر الأجنبي مثل: حجم السوق الأكبر نسبياً في الجزائر والمغرب وربحية الاستثمار في قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر.

⁴⁴ مؤشر مركب يتكون من عشرة مؤشرات فرعية تكون قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، ويصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويهتم بقياس تأثير القوانين والجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية خاصة ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وللمزيد يمكن الاطلاع على: www.doingbusiness.org

- ضعف المناخ العام للاستثمار في الجزائر الذي تعكسه معظم المؤشرات المدروسة باستثناء مؤشري الأداء الاقتصادي والتنمية البشرية، واللذان يرتبطان من خلال مكوناتهما بتحسين مداخيل المحروقات في السنوات الأخيرة.

- ترتبط إيجابية تأثير الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول النامية المضيفة - ومنها الدول العربية- بطبيعة هذه الاستثمارات وتوفر محددات وشروط في هذه الاقتصادات.

2- الاقتراحات:

- ضرورة مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين مختلف المتغيرات المرتبطة بجاذبية الاستثمار في الدول العربية، خاصة في الجزائر، تونس والمغرب.

- ضرورة وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية، وما يتعلق بذلك من إجراء دراسات وأبحاث ضمن إطار تنظيمي محدد.

- العمل على زيادة الاستثمارات العربية البينية ضمن إطار التكامل والوحدة العربيين ووفق منظور استراتيجي يقوم على المصلحة المشتركة وتبادل التجارب والخبرات.

- الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال جاذبية وفعالية الاستثمارات الأجنبية، خاصة تلك التي قامت بها بعض البلدان النامية ومكنتها من أن تكون أقطاب عالمية لجذب الاستثمار ثم تصديره.

المراجع:

- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، القاهرة، 2004

- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية
- عبد السلام ابو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008
- عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، طبعة أولى، القاهرة، 2003
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، طبعة ثانية، عمان، الأردن، 2010
- محمد عبد العزيز عجيبة، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2000
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2006، الكويت
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2009، الكويت
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، الكويت
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار السنة 29، عدد 3، الكويت، سبتمبر 2011
 - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
 - Bouoiyour J, Hanchane H et Autres, Investissements direct étrangers et productivité: Quelles interactions dans le cas des pays du Moyen Orient et d'Afrique du Nord? Revue économique, 2009, Volume 60
 - Fabrice HATEM, Inversement International et Politiques d'Attractivité, Editions Economica, Paris, 2004
 - Julie Michel, Investissements directs à L'étranger dans les activités de recherche et développement: Fondements théoriques et application aux entreprises suisses, PETER LANG SA, Editions Scientifiques Internationales, Bern ,2009
 - Marouane ALAYA et Autres ,A Quelles conditions les IDE stimulent-ils la Croissance? IDE, croissance et catalyseurs dans les pays méditerranéens, Monde en Développement, Vol 37, n°148, 2009
 - Salah T.AL-rawashdeh, Forecasting Foreign Direct Investment In Jordan for the Years (2011-2030), International Journal of Business and Management, Vol. 6, N°. 10, October 2011
- UNCTAD, World Investment Report 2011, New York and Geneva, 2011.